



قالوا ان وقع مبتدأ طالع بغير فائدة وغير مسان غير مقصد واجبة في فائدة غير  
 في الاجناس وفي الامكان الاستعداد او لا مثال اذا ما في اول حمل وفي ذلك  
 في الفرائد قد اختلف في الاصح انه قد وقع لنا قوله كذا عند شئ فروع ومثله  
 بين الطرد والحسن وقوله كذا والدليل ان الاستعداد هو مشترك بين اقبل وادبر  
 ان وقع في الفرائد انما ان يقع مبتدأ او غير مسان وكلاهما لا يقدح في  
 فلا يترجم النظم بل فائدة كذا لا يمكن ان يبيانه بمفرد لا يحتاج الى بيان فلا  
 يقول ما وقع غير مبين فلا لا يفتقد وحاصله لزوم ما لا حاجة اليه  
 ما لا يفتقد وكلاهما لا يفتقد يجب تنزيه الفرائد عنه جوابا ثم ان وقع غير  
 مسان غير مقصد لا يفتقد فائدة اجمالية كذا في اسرار الاجناس ثم في  
 الامكان فائدة فائدة وهو الاستعداد او لا مثال اذا ما في اول حمل فائدة  
 في الامكان والاستعداد او لا في الحقيقة كذا في مسند الترادف وفي  
 في الاصح كاسد وسع وجوب وقعود قالوا الوقوع في الفرائد من الفائدة  
 فائدة التوسعة وتيسر النظم والتشبه للمروي او الترتيب والتشبه  
 ولا يلحقه قالوا تعريف المعرفة فائدة ثالثة اول قد اختلف في ان  
 اصل واقع في اللغة ام لا والاصح انه واقع وقيل ليس بواقع وما يظن منه  
 من باب اختلاف اللفظ والصفة او الصفات او الصفة وصفة الصفة وكذا  
 لنا الاستعداد في جوب وقعود للمبتدأ في فائدة وسع واسد للمبطل كذا

بالفهم

الاشتمال

وتمتد بحسب القصور وتصلب في ذب الطويل قلة الوقوع المتراوفاً مع  
من الفائدة والنازم لبطاها الموزنة فلو ان الواحد كانت الاقسام قد فائدة  
لوضع الاخر واما استعارتهم فلا في حيث وهو على الحكيم غير جازم بل لا يتم الا في  
بل في فائدة منها التوسع في التفسير الزرابع لا المقصود فيكون  
البد منها يتسلسل التكم والنشر اذ قد يصلح احدهما للمروي اي للعائدين  
الشعر دون اخر ومنها تيسر الترتيب البديع كالقبض بالانوار في احدهما  
في امره دون صاحبه نحو رجب رجب ولو قالوا سعة لو لم يتجسس القابل  
وهو ذكر معين متقابلين اذ قد يحصل باحداهما دون الاخر وانما يتصور  
اذا كان احدهما موضوعا بالاشترار لمع آخر يحصل باعتبار التقابل  
صاحبه كالتقابل في غير من حيث كالتقابل في غير من خياركم فالتقابل  
بين الحرفين في باربعهم ووقع بينهما الف كد بوجه اخر ولو قال غير من فالتكلم  
لم يحصل التقابل قالوا الوقوع المتراوفاً لزم تعريف المعرفة لان اللفظ الثاني  
تعريف لما عرف بالاول انه محال الجواب في نصب علامة ثانية يحصل المعرفة  
به لا لا معاً وان غير محال في مسكنة احد واحد وودو كحفظ اللفظ  
غير متراوفاً بين على الاصح لان احدهما في المفردات ولفظان في المفردات  
زعم قوم ان احد واحد متراوفاً وان ذلك لولا اما احد الاتي في اللفظ  
بلفظ اسى كالمستقيم اذ احد بدل على المفردات باوضاع معروفة

يقول

فلا في اللفظ

وقال قوم ان التوابع نحو عطفان فطشان وسيلان مبطان من غير التوابع  
 وليس يتم لان فطشان لا ينفرد ولو انفرد لم يمل على شيء من غير عطفان فطشان  
 مستلزم لجميع كل من المتساويين مكان الآخر لانه بمعنى واحد لا حجة التوابع  
 لو صح به اى الكبر وجوب التوابع وبالفارق باختلاف اللغتين اقول  
 قد اختلف في وجوب كل وقوع كل واحد من المتساويين مكان الآخر فصح  
 وجوبه لاولئك المتشعبات لكان الى الفع ضرورة واللازم منتفيا لانه اما من  
 جهة المعنى او التركيب كلاهما منتفيا من جهة المعنى فلهذا واحد فيهما واما من  
 جهة التركيب فلهذا لا حجة التركيب اذا صح وانما المقصود وذلك معلوم من اللغة  
 قطعاً فلو اوضح وقوع كل مراد في مكان صاحبه به اى الكبر كما يصح اليه الكبر  
 مراد في اللازم منتفيا لولا بالانضمام صحة اى الكبر من بعدهم لكانت  
 ولا الزام الجميع عليه اذ لم يثبت بديل وثانياً بالفارق بان المنتفية  
 اصل منتفيا للفتن فلهذا لازم المنتفية المتساويين من اللغة الواحدة  
 قال مستلزم حقيقة اللفظ المستعمل في وضع اول لغوية ونحوها  
 كالاسد والفتن والدرابة والهجاز المستعمل في غير وضع اول على وجه  
 اقول ان فرض لغة الحقيقة والهجاز وفيه كتمان الاول في الحقيقة والحقيقة  
 في اللغة ذات الشيء اللازم ومن حق اذ الزم وثبت في الاصل مطلق اللفظ  
 المستعمل في وضع اول اى بحسب وضع اول كما يقع من استعمال وضع اللفظ

الاختلاف

اذ وضع اللغة كذا او في معنى الاستعمال كذا فذلك لا يستعمل في  
 العقل والادراك المراد بالوضع ما وضع له وهو علم الظاهر والاصح  
 الا زيادة قد وهو قوله اصطلاح التي طلب ذكره وهو جمهور وكان ليرد  
 محضاً لانه اذا كان في طلب اصطلاح واستعمل فيها وضع لا اولاً اصطلاح آخر  
 لم ينسب بينه وبين ما وضع لا اولاً اصطلاح التي طلبت في زامع ان يستعمل  
 في شئ وضع له الا لاكن لم يستعمل اولاً اصطلاح التي طلبت في شئ  
 ظاهره لم ينجح الى ذلك القيد ومع هذا برز لانه لم يستعمل فيه موضع  
 اول بل اما بلا وضع بل بالمنااسبة او بالوضع غير اول بل بالعلم فيه وضع  
 سابق وقيل ان قوله في العلم حقيقة اللغوية والمنهجية والعرفية لان  
 الوضع المعرفية اما وضع اللغة وهو اللغوية كالاسم الحيواني من قبل  
 وهو اما وضع الشارع وهو الشرعية كالنطق للاركان وقد كانت اللغة  
 للعداء اولاً وبقي العرفية وهذا اما من قوم مخصوص وهو العرفية فحاشا  
 بذكر القوم كاصطلاحات اهل كل فصاحة من العلماء وغيرهم اولاً وبقي  
 للعرفية العامة وعلقت العرفية عند الاطلاق فيها وتسمى بالاضطرار  
 وذلك كالمدهاية لذوات الاربعة بعد الخرافات في اللغة كالمدهاية  
 الارض الثمانية هي زوايا اللغة الاشتقاقية مصدرها يعني الجواز او وضع  
 الاشتقاقية كالمدهاية في اصطلاح اللغة المستعمل في غير هذا



لزم خلاف العرض قال استعمل المتقدم للمشاخر فالكون عليها وبالنفس  
فالأولى اليها والثانية أمران لا انفصال بينهما بالذات ولا بالعرض  
فإن لم يكن لها حال يشترك لهما فيها فذلك هو قطعاً وتلك الحال إما تكون مشتركة  
وهو الشكل أو غير ما هو المقصود قال ولا يشترط النقل في الاتحاد على الأصح  
لأنه لو كان نقلها لتوقف أصل العرصة على غيره ولا يتوقفون واستدلوا بأن  
لعلنا لا نفتقر إلى النظر في العلاقة واجب بأن النظر للموضع وإن لم  
نقد اطلاع على الحكمة فالأول لم يكن مجازاً كله فطويل غير أن وشبكة بعيد  
وإن كان لابد من العكس فيجب بالمانع قالوا المجاز كان قياساً أو اضطراراً  
واجباً يستقر لأن العلاقة متضمنة كرفع الفاعل أو قول بعد الاتفاق على  
العلاقة في مجاز أصل يشترط احتياج مجازات أن ينقل باحسانها من أصل  
اللفظ أم لا بل يكفي بالعلاقة فاختلافه واختار أنه لا يشترط أن يكون  
نقلها لتوقف أصل العرصة على التجوز على النقل ضرورة ومن استقر  
فهم أنهم لا يرتفعون وليست مجازات متجوزة ليست من أصل اللفظ  
ولا يخلو من صاحبه ولذا لم يردوا في المجازات نه وبهم فحق القول  
عليه بأنه لو كان المجاز نقلها لا افتقر إلى النظر في العلاقة واللازم لها  
للضرورة فلو كان النقل دون العلاقة حينئذ متعلق بغيره واللفظ دون اللفظ  
خاصة في المجازين وجوز ما رعد مما خلاص النظر فيها وأما انتفاء اللزوم

فقد عيان

فلهذا بقي اصل التعريف على افتقاره اليه نحو ان لا يستغنى في  
 التجوز عن النظر في العلة والذى اتفق عليه افتقار الواقع للوضع اليه لا افتقار  
 التجوز في تجوزه بل هو سمي به الاستغناء للتجوز لا لوجوب عدم افتقار التجوز اليه  
 مطلقا اذ قد افتقر اليه الاطلاق على الحكمة للبا عتد على ترك الحقيقة في التجاوز  
 جهة حسنة قالوا اولها ان شرط الفعل في الاضمار حتى جاز التجوز في العلة كما في قوله  
 يطول خبر الانسان لثلاث سبعة وثلاثين سنة واية واية في الباب الثاني  
 للسبب والسبب في ما ذكره ان اية واية في الباب الثاني في العلة مقتضية للتحقق  
 وتختلف المصنفين لا يقدح فيه فانه ربما كان في نوع مخصوص فان عدمه في نوع  
 ليس جزءا من الحقيقة وتختلف المصنفين لان عن الحقيقة في غير الواقع  
 هو جاز التجوز بل الفعل كان قياسا او اختراعا وما باطلان اما لزوم عدم  
 فلهذا اثبات ما اخرج به فان كان الجامع مشترك بينه وبين ما خرج به مستقيم  
 الحكم فهو القياس والافانوا اثبات ما لم يثبت من القول هو ولا ما ينظر  
 وهو الاختراع وما باطلانها فالقياس سببه والاختراع ظاهر في جواب  
 لانهم انه اذا لم يكن في الجاهل مستلزما يكون اختراعا وانما يكون اختراعا لو لم يعلم  
 الوضع باسمه ان العلة مستحقة كانه رفع الفاعل ونصب المفعول فانه نصب  
 بالوضع قطعا والى الفعل في واحد واحد بل قد علم على كماله بالامتياز او لا  
 وتكون غير في الجاهل بوجه بصحة كقولك للبلدية ليس بها ركبة حقيقة للبلدية  
 الشفاعة



بل انسان بود و رو بآن نیاید و غیره لولا القدریه عکس الحقیقه و ادور و غیر  
 فلان اجیب بحسب بانه نیاید و غیر معین کرم ان يكون المعین بحار الحقیقه  
 اطراوه و لا عکس و لا سحر و الفاضل بغير الله و القادر و لا حاجة  
 اجیب بالمالح فذو و جمعه عما غلظت و مع الحقیقه كما هو مرجع امر للفعل و امتناع  
 اوامر و لا عکس بالقرام فقیه مثل ضیاع الذل و تارکوب و تود و غیره  
 الاخر مثل و طرداه و کذا و کذا و قال الوصوفیون يعرف الجاز بالضرورة بان  
 یخرج اصل اللغه باسم او کیده او بخاصه و بالنظر بوجوه منها هو النفع  
 فی نفس الامر کقولی للبلید لیس بجار و انما فقت منه نفس لیس فی ما یست  
 بل انسان لصحة لفته و نه العکس لفتیه فان عدم معنى النفع عکس لذلک  
 لا یصح ان یقال للبلید انه لیس بان الاخر اقول علیه المراد بصحة سبب  
 کل ما هو معناه حقیقه لان معناه مجاز لا یکن سبب لیس فی المعانی  
 الحقیقه لا یقید مجاز سبب بعض المعانی الحقیقه و ان بعض فاذ لا یلزم و کذا  
 سلبه الا اذا علم کونه لیس بکامن المعانی الحقیقه و هو انما یخص اذا علم انهما  
 استغنی عنهما بخاصات کونه مجازا به و و یلزمه ان المعانی الحقیقه فقیه  
 بان سبب بعض المعانی الحقیقه کما فی علم انه مجاز فیه و الا لزم الاشارة الیه  
 فاذ کنت حق اذا اطلق اللفظ لیس و لم یدر استغنی عن مجازا به او لیس معناه  
 الحقیقه و مجازی و لم یعلم الیه المراد و لکن ان یعلم صحة فی المعانی الحقیقه لیس

ان المراد بال

ان المراد هو طبع الجازي فيعلم انه مجاز ومنها ان ينسب في غيره لا انهم لم  
 لا يفرق بينه على حقيقة فانهما قولان لا يتبادر فيهما ولا الفرق بينه الا على  
 يرد عليه لا يكسر اذا استعمل في معناه الجازي او لا ينسب في غيره للفرق بينهما  
 وعدم تناسل فيهما وانما على الحقيقة وليس فيهما اجتناب لانهم انما ينسب  
 غيره في ينسبوا احد معنية لا على التعيين وهو غيره فلا يوجب ذلك احد من  
 المعين ان ينسبوا غيره او غير المعين غير المعين وذلك على الجازي على الجازي  
 المعين فلا يكون مشتركا بل متواظبا وقد جازي انما يوجب ذلك في ينسبوا  
 لا يضمنه على ان المراد هو اللفظ لا موضع للفرق بينهما استعمل فيه واما على  
 ان المراد احد على معنية او اللفظ لا يوجب لهما وهو متعارف احد على اللفظ ذلك  
 كانهما قولان المتبادر فيهما فلا يلزم كونه للمعين مجاز او متبادر على  
 بان يستعمل لوجود معنى في محلهما كونهما استعمالا في محلهما في وجود ذلك المعنى  
 فيه كما يقولوا في الفرق بينه لانه لاولا لا يسميها ولا تقبل اسأل البتة وان  
 وجهه في ذلك في الاستعمال ليس الا على اللفظ او دليل الحقيقة فانها قد يطرده  
 كانهما لفظان المتعارفين الذي يطين على غير الله تعالى فلو لم يكن الله تعالى هو  
 لا يقال له شيء وكذا الفاضل على العلم والله عالم ولا يفتقر الى فاضل  
 يطين على التوجه لا يستعمل الشيء فيه والذن والكور هي يستعمل في التوجه  
 قارون فان اجبت بان المراد ان يعترف بان لا يطرده من غير مانع فلو انما

ولم يتحقق فيها ذكرتم من الاستنباط فان الشرح مع السفي  
والفاضل قد دعا في الله منعت القادر في غير الزيادة قلنا هو دور

محمّد الناص

محمّد الناص

فقط

فجيب ان لا يحصل للعرض بهذه الطريق بل عدم ارادة انما هو سبب لا يكون  
 وهو ان عدم التصديق او عدم المانع وقد فرض ان لا مانع فهو لعدم المنع  
 ولا يقتصر على الازالة فلا يوضع فبشي ان يعلم وهو حقيقة لا يكون  
 لا يتعداه الى غير يعلم عدم ارادته ذلك الاخر من فاعاد يعلم عدم  
 انما اراد عدم الوضع وعدم الوضع لعدم الملاحظة وهو الدور وقد يكاب  
 بان السطر لا يراعى كونه مطلقا او مطلقا في ذاته ان يخلو من وجوده  
 لا يخلو على الوجود مع وجوده فلهذا ليس له ان يكون مطلقا بل هو اذ المقيد  
 وهو الارادة واحدة ولا يلزم الدور ولا المصداق وكذا الاخر ان  
 هو مع وجوده فانه لا يصح ان يكون له حقيقة وجوده ولا فاعاد يعلم عدم  
 سواء فيها فاما سرك وحقيقته وجماله يستلزم ان الجار اولي مثالا او غيرها  
 القول لا بد من الفعل وبتشاور اوردت في جميع الامور في القول الذي هو حقيقة  
 واما انما سرك في الجار فلهذا في جميع الحقيقة كما في ذلك وسما الارام  
 حقيقة فلا يستلزم حقيقة في نفسه لا يطلق كونه اولى وبتشاور  
 ومنها ان يكون العلاقة لا احد سببه هو معانيها بالآخر كونه كونه  
 ولا يقال كونه اولى وبتشاور واللفظ قبل المصداق ليس بحقيقة ولا جارية  
 استلزم الجار الحقيقة خلاف العكس كاستلزم عدم التصديق من التصديق  
 ان في عدمه كان الموقوفة على سبب سبب وبتشاور السبب  
 حصة وبتشاور كالأرام للزوم الوضع والحق في الجار في المورد  
 في التركيب وقول عبد القاهر في كونه في كونه بطلانك الجار  
 في الاشياء معية لا تخالف جوده وتقبل عدمه كان للفظ الرتبة  
 حصة ونحوه في كان قويا اولا للفظ بعد الوضع وتقبل الاستفصال

فانه لا خلاف ان الحقيقة  
 لا تستلزم الجار كالمزوم





۴ اندر کون ایچ فان فیک سحر اسکر ایچ ایچ مرو کد شنبه منہ

۱۰۰







على ان يكون له خلاف ثم لم يذكر في الكلام والمجمل سوى ما بين كونهما  
 حقه فربما يبدى الى المولد ونقد يبدى الى العجز والى له لانه لا ينفك عن  
 الصلوة اسم للركعات الخمس وما يقابلها الا قولها والاسماء والصلوة  
 اربع ركعات لا جماع والركوة والصلوة اسم لكل ركعة الى غير ذلك مما ذكره  
 ما ذكره لا اذ ادى الى محض الصيام لا ساكن محض هو الصيام لا محض هو  
 ما به منها مشاورة الى الصيام عند الاكل في تناولها على طهارة بعد ما كان  
 في الصلوة للعداء والركوة للعداء والصلوة للاساكن للصلوة  
 للعداء وللعداء وللصلوة للاساكن للاساكن وللصلوة للاساكن  
 الا ان يكون قد عرف على الاول قولهم لما اورد في الصلوة الفقه والصلوة  
 بشرط لو قوما عبادات متغيرة مقبولة شرعا والصلوة خارج عن الشرع  
 شرعا فكان الصلوة الى الدعا والمقبول شرعا فقولهم بالركعات الصلوة  
 اسم للركعات وقد اوردوا بانها لو كانت باقية في الصلوة الفقهية  
 الصلوة مثلا اما الدعا وانه قول عليه السلام في دعاءه في الصلوة  
 فما يا غياثي اهل البيت صلوا علي السلام واما الاسماع وانه المصلي  
 في الصلاة لا ساو السابقي بل هو ان لا يكون مصليا او لم يكن واصحابه  
 والاسماع باطل كالاخرين في الصلوة والاسماع لا يلزم من صلواتهم  
 بها ان يكون حقا بل هو محال في هذا الصلوة ودعا والاسماع  
 ان اريد بكمية الصلوة فبار ان الشارح يسميها في معنى الصلوة  
 الفقهية اصطلاحا لم يوجد في اهل اللغة ثم اشتبهت فاما في غير ذلك  
 من المعنى التي هي في اللغة المعروفة ان اريد بها ان اهل اللغة  
 في هذه المعنى والشارح يسميها في معنى الصلوة فاما في غير ذلك

حدثت وكان أهل اللؤلؤ يعرفون ما به من اللؤلؤ من الخرافة  
 به المثل فيهم من هذه الألفاظ عند أهلنا من غير قربة ولو كان في  
 نحو مما عرفت من العرفه وانت بعد خبرك كل الزمان لا تنسج الى الصريح  
 بما فيه كلام من غير النظر في ما به من قوله الأول لو كان كلامه كذلك في  
 الشارع الى غير ما فيها اللؤلؤ في هذا الكلام لا في كلامه ما تضمنه  
 من شرط التكليف ولو فهموا الآية لفعل البنا لا ما يكلفون مثلهم  
 وقد ظنوا ان العلم شرط التكليف ولو فعل البنا ما بالتميز ولم يجره قطع  
 ولا ما وقع الخلاف فيه او بالاجاد فانه لا يغير العلم والصدق في الحاد  
 في مثل ما لا ترد في الاستصحاب فيهم وهذا لا يرد به بالعلم كاللا  
 يتكلمون في الفاعل من غير ان يقع معهم لوضع اللفظ للصدق لا من حيث  
 الى خبر لا يثبت شيئا من الألفاظ ويزا في قطع لا يثبت فان من حيث  
 ما ينشأ من ذلك منها بطلان اللازم والامتناع الملازم في قوله انما  
 لو كانت حقائق من حيث كانت غير خبره باللازم ما جعله الا في  
 الألفاظ بلغات انما يكون ذلك لثباتها بالوضع فيها والرب لم يصفو ولا  
 فلا يكون خبره واما الثانية فلا بد من ان لا يكون العنوان هو ما لا  
 وما بعد جاعده على لا يكون وقد قال الشيخ انا انزلناه فانا عربيا  
 والرب لا نسلم انها لا يكون خبره وقد وصفنا الشارع لما عرفت  
 شرحه بما ان ينفرد اذا جاراه في الحاد وان لم يفتح الرب ما جرد  
 خبره في سائر ما يكون في ما سئلنا لكن لا نسلم ان القرآن كلامه  
 وانا انزلناه الفرق بين القرآن وبين سورة وقد بطل القرآن على سورة  
 الا في ذلك وحلف ان لا يقرأ القرآن حتى يقرأه في سورة فاعلم

تضمنه

فلان اختصاص

عربيا كلمة

يصح

بأنه



جاء الامر لا انكادهم بها وهو حاصل من حيث ان اللعان شرط هو السلام  
 قالوا ثانيا لو لم يكن اللعان الا حلال بل المصدق كان ما طلع الطريق المصدق  
 موصيا والملازم ما طلع لما الملازم حقيقة لا بطلان الملازم ملازم في يوم  
 والمؤمن لا يجرى الا ان يكون قد دخل النار دليل قوله فلا يصحهم وتعلم من ان  
 عظيم والاجل على ان يكون النار قد قال تعالى حكاية من هو المصدق في قوله  
 من هذا المصدق دخل النار في الآخرة كما انكر من هو ملازم يوم لا يجرى الا ان يكون  
 امنوا هو والواجب ان يكون مع والذين امنوا يخرج من النار دليل قوله لا يعلم  
 ان لا يخرجهم واما هم فمرا ومن طلع الطريق غيره من حساب من لا يعلم السلام  
 والذين امنوا ليس طلع الطريق من حسابا وهو منبذ او واما بعد جرة  
 تقديره والذين امنوا هم نورهم من ابد هم فلم يتركهم ان ليس كذلك  
 الجارية واقعة فلا ساذ دليل اليك في شياخ الطار للبلدية وثابت  
 الدليل انما العمل بالاعايم وهو استنباط قول الجارية واقعة في قوله فلا ساذ  
 الى استنباط ما هو في ان الاصل من شياخ الطار للبلدية واسطة الدليل في ثبات  
 الطريق **ع** ما لا يكتفى به من ان لا يثبت في ثبات الاطلا في ثبات  
 وانما يثبت هو بقرينة وهو حقيقة الجارية قال لو كان الجارية واقعة لا  
 الاخلال بالاعايم او قد يكون القربة الى ان لا يوجب امتناعه حقيقة ايجاد  
 هو بقرينة من القطع بالوقوع فيقر بما يحصل بطريق مقام التردد  
 قال مسند وهو في القرآن خلقنا الانسان من طين لم نجعل له من قبل سمع واول  
 القربة من ان يتفقوا على ما عليه سندها وهو كونه قالوا الجارية كونه  
 ينقضه في قوله انما يكتفى به لو كان الجارية واقعة قالوا بل من ان يكون  
 كمالا فيكون خلقنا من طين بقرينة الملازم ان يكون الجارية واقعة في القرآن

سابق

في المضموم

نظم

الظاهر

[illegible]

میر تقی خان ۴ و محمد ابراہیم ۱۶

میرزاخان

13

انجمن

يجوز ان يسد اللسان موت غيب في جاس مكره ركن وقناه لا اكثر من  
 لتاكتفاء بنديه وبتروى وسجل فارسيه ويطاس وروى فيهم ما التوحيه  
 كالصاوان والرويه واما اهل العلم على ان يكون ابراهيم ميم العربيه  
 والرويه في هذا العلم ذكر في النسخه وروى في طريقه على ان يكون ميم واما  
 بلق المصنف في السان على ان يكون في طريقه لا ميم ميم ميم ميم ميم  
 الميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 وعكره وقناه لا اكثر من فاما الالكفاء بنديه ولا تنرف السجل في بيان  
 في القياس ورويه وروى لا اكثر لان ان ذلك في الميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 النسخان كالصاوان والتوحيه ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 فانه في الظهور لا تقع في الطوايه واما ان اجمع ليل العربيه على  
 منع حرف ابراهيم وكذا في التوحيه ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 فقيه وجعل الاعلام في العربيه واما في الزاع محل المناقشه اجمع على  
 او لا ياب في نفس الاسماء التوحيه ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 في باب ابواب واما في قوله في الميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم  
 و هو لازم لوجود الميم  
 المراد الكلام في باب ميم  
 الا في ميم  
 كما في ميم  
 الميم  
 ميم  
 وغيره وقد كان في الفار وروى في الميم ميم

اتفق فيه

احده اصل في زيادة فرع ولو كان اصلا في الرفع فربما هو في غير موضع  
مشتقا منه ناسبا ان لو كان في الرفع لكان الارتفاع والرفع لا يتحقق  
بدونه والمعتبر في الارتفاع ان حروف الزيادة في الارتفاع  
والاستباق لا عبرة بها انما الحكم الواقع في المعنى بان يكون غير  
معنى الاصل الماص زياوة كالقرب والقارب فان القارب  
والقرب واحد ونما كالمفضل ممدد من القليل وراى في الممدد  
يتغير الى في المعنى في القليل من القليل من في الممدد وحده مع تغير  
كما في كلمة ممدد لا يستقيم معناها الا اذا كان هو الارتفاع لا يتصور الارتفاع  
والا كان مرادها ذلك لم يجد في قوله قيد في الارتفاع لان الارتفاع لا يدرى  
تغيره هو ان يكون او في زيادة او بقاء حاله كشيء واحد وراى في  
غيره ممدد ذكره في الارتفاع فيقول في قوله في الارتفاع او ممدد  
يعبر فيه الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
كوكبي في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
لما يتحقق في المعنى في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
على ترتيبها وبقية ما علم ان الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
هو ان يدرى الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
باعتبار العمل كما قال هو ان يدرى الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
باعتبار معناه وانما حكمه كبقية الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
وهو لا يدرى الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع  
الاصلي في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع

والتحقيق في



والله اعلم



مفتی

[illegible]

الله

۱۴۰۲

کتابخانه

لا یُضَرَّ فَن  
امثال زیادہ





[illegible]



قال ومنها ان لا يصح نقول زيد وعروا ولا يستقيم في فعل معتبر ومعتبر  
 انهما في الحقيقة في الحقيقة ترتيبا انه صحيح باتفاق ومنه ان لا يكون قولنا بازيد  
 وعروا مجردا عن كونهما استغناء والبعيد من الزيادة او قولنا بازيد وعروا مجرد  
 ما هما وجوبية في قولنا او وحسب العبد والنازم منتفيا بالاتفاق والواجب  
 خارجا ذكره في اطلاقهما في قوله او ترتيبا لا يلزم كونهما متعديين في حيز  
 الجمع عند الفصل فيقول لكن في المصدر الذي في اول الدليل عليه ويشهد به  
 خبر انه لا يرتفع على ولا يحكم على ان يذره معارضة لا يسمع على الدليل  
 نعم لو لم يسمعهم توقفنا المتعارفين في الجمع وان لا يسمع كما قالوا  
 او لا قال الله تعالى اركعوا واسجدوا فسمع من ان السجود واجب المركوع ولو لا الجواز  
 الا ان ان الواجب ان يرتفع فسمع منه فكذلك سجدوا فسمع منه ان لا يسمع من السجدة  
 الحكم على ذلك كونه في نفسه ولا في عدمه ولا في عدمه الدليل على ما قالوا انما  
 لما نزلت ان السجدة والركعة في حق الله تعالى عليه السلام ايدوا بايدوا الله به  
 فسمع من قوله ايدوا بايدوا الله به وسمع منه ترتيبا في حيز السجدة والركعة  
 ولو لا انه لا يرتفع على كان كذا لو لم يسمع منه لما لا عطف فان المرتبة  
 من قوله ايدوا بايدوا الله به ولو كان الواو للترتيب لسمع منه في الاية فسمع  
 فيكون ايدوا فسمع بالواو ايدوا فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو  
 ما لا تأملنا حطوا على السجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في اطلاقه وهو قد  
 ايدوا في حيزها فسمع من قوله ايدوا فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو  
 على ايدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في اطلاقه وهو قد  
 كما كان في قوله والعليق من الواو ايدوا فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو  
 فسمع من قوله والعليق من الواو ايدوا فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو فسمع بالواو

الاصل ٢

ح اطلاق



والارزاق من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 قسما من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 المحامد من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 كجف من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 المحامد من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 عليها من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 وحصل العولف من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 وممن وعده كقوله تعالى انما في الله كمال كل الظاهر من انفسه من خلقه من دون نفسه  
 تارة الله او من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 باصدا هو لا من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 والارزاق من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ولما سبق الفرات والارزاق من خلقه  
 قلنا او كان ادم هو الذي جعلنا من الارزاق من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه  
 يكون العولف من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 المحامد من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 والارزاق من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 هو الذي جعلنا من الارزاق من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 وقسمنا من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 للعولف من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 او عولف من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان  
 البشر واحد او من انفسه من خلقه من دون نفسه او انفسه من دون نفسه وكما انما كان

في انفسه

الانفس



وما ارسلنا من رسول الا طبقا لقوم الى بلقيسهم ولا يبع سبق للنفات  
 الا ارساله وكان بالوقوف لا يتصور الا بالارسال ليس بالارسال النفاذ  
 فيلزم الدور قوله والارسال الدور اي مصحح ما نظروا والارسال الدور اي  
 انهم حملوا ادم كما ولدت حواء واذا كان ادم هو الذي علمنا ان قوم  
 رحوه انهم ما وكرم في الدور وقد اتفق على السمع من كونه في  
 بالارسال ان يكون كمالا هو تباين على علم حور كما تقدم ورد  
 باز في المسماة بطلوع بعد ذلك من غير خفاء بعد انما هو في الدور  
 انما و باز ان لم يكن العدم في الدور اصطلاحا بالغير في الدور  
 لموصلا اصطلاحا على معنى هو ذلك القدر والمفروض ان يعرف اصطلاح  
 فيلزم وهو على معنى الاصطلاح الموقوف على معرفة هو الدور قوله  
 اصطلاحا ما في معرفة كون الدور دورا لعدم لادور بعد والمراد كون  
 والاصطلاح والاشكال في موصفا كمن لا يربط الى اصطلاح هو في ذلك  
 الاصطلاح والاشكال ان العدم هو الدور والارباب مع هو في ذلك  
 الاصطلاح على معرفة بالترديد والاشكال كالاشكال ان الاربع طرق في  
 الدور على الاتصال بالشك كالارض والاسماء والخر والبر والار  
 حاد في ذلك من غير الخلق اقسامها وابتداء وجميعها في معنى  
 طرق معرفة هو العمل لان وضع لفظ معين في المحلقات والتفصيل  
 بيان التفصيل من انما تترقبه القطع من احاد لفظ التفصيل  
 قسم لا يميز بالشك كالارض والاسماء والخر والبر وما يعلم هو في  
 لا يتقبل في مطلقا قسم يقيد كاللغات العربية في مطلقا الفصل  
 هو التواتر في مطلقا الاسماء وفي مطلقا اشارة الى وضع كلك في فهم

لم يبع مبيع  
 لا يقبل

فقال





والكذب وانما كان جميع المعاني اما القصد في هذا عبارة عن وقوعه في  
وهو الكذب في نفسه صحيح فبعضه الحسن والبعض الدنيان والكلما صان  
الكذب عند عبارة هذا الشفا مسطحة فهو كالكذب بل يرد لم يقيد قال  
واستدل لو كان واسارم الامام للمع بالمع لان حسن الفعل اريد  
جميع مفهومه والارم من فعل الفعل بعينه ويرم وهو دلان لمع  
وهو سلك الاستدلال وهو لا محالة موجودا ولو لم يكن في انبأ وقد وصف الفعل  
فيلزم قيامه به وهو في الجواز في المنكر وبان لا يشك في لال لصوره في شيئا لا يوجد  
وورلا قد يكون ثوبا او معصا فلا يوجد ذلك واستدل فعل الغير بخلاف  
فلا يكون حسا ولا قبيحا الا اذا اجابا لانه اذا كان لازما حرجا وان كان  
فان افتقر الى مرجع عا او انقبضت والافتقار لثباتي وهو صفة ما لا يعرف  
الضرورة من الاختيار وهو ضرورة ويرم عليه فعل العايلي وان لا يكون  
والاصح من هذا القول انه مخرج ما لا يحصى من قول ولسلان لا معنى لثباته  
استدل لو كان في انبأ من قيام المعنى بالمعنى الى العرف بالعرف والارم ملل  
اما الاولى طلاق حسن الفعل مثلا امرنا بغير مفهوم الفعل والارم من فعل  
الفعل بعينه ولا يلزم ان يعقل الفعل ولا يحظر بانبا حسا لم يلزم ان  
امرنا بوجوده بالان نعتقد الحسن وهو سلكه لو لم يكن سلكا لاسلزم محلا  
موجودا في علم يقيني جميع المعبروم انه ليس في يقيني لحد في علمنا  
من النسخ والاشارة في علم الحسن في انبأ اذا المعبروم لا يلزم محلا  
مقدوره موجودا وكيف يمكن عدمه في العلم لا محالة فلا بد ان يرد ان  
ان نعتقد سلكا في وجوده او الا لا ريب في نقصان فعدمه في انبأ جوي  
فقد نفي لا ذلك هو معنى المعنى ثم نقول الفعل في نفسه في علمنا

فانهم

ان انبأ ليس في صنف عليه



فيلزم من ان الفعل لا يشاع ان يوصف في مع عموم غيره والمفعول متعدي  
 ويحتمل ان فيلزم من ان الفعل لا يشاع ان يوصف في مع عموم غيره والمفعول متعدي  
 الاصل في انما صا بالو برادها صا حثي الجي برتبار وحصه للقيام بغير التبريد  
 وخصص الكلام في ذلك فيلزم قهرا بان فيلزم من ان الفعل لا يشاع ان يوصف في مع عموم غيره  
 و آخر في جلد و يوصف في مع عموم غيره والمفعول متعدي  
 فيلزم ان لا يكون الا مكانا واما ان يكون الفعل في نفسه فكذلك في انما صا بالو برادها صا حثي الجي  
 يكون في الفعل وكونه سلبا مع وجود الفعل في دور الجي في كل من هو موجود في ذلك  
 كالا يشاع فان الفعل في ثوبه لا يشاع في غيره فمضاه كون الفعل لا يشاع  
 لا يميز متساويا في ثوبه لغيره في الوجود واما ان المعدوم معدوم في المعدوم  
 ومحل جلد في المعدوم معدوم واما ان يكون الفعل في نفسه الى الوجود والمعدوم كالقائم  
 فان المعدوم في المعدوم المعدوم واما ان يكون في ثوبه او في نفسه  
 التقديرين لا يلزم كون الفعل سلبا مع وجود الفعل كحاج في الثوبين او في ثوبه  
 ذلك فلا يلزم كون المعدوم المعدوم الا ان ثبت ان السلب في المعدوم المعدوم  
 سلبا مع وجوده في ثوبه في ثوبه واما ان يكون الفعل في المعدوم المعدوم في المعدوم  
 بل فعل غير اختيار فلا يكون حقا ولا في ثوبه حقا واما ان يكون المعدوم المعدوم في المعدوم  
 والمعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم واما ان يكون المعدوم المعدوم في المعدوم  
 انه حقا فلا يلزم ان كان لازم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم  
 غير حقا بل اضطرار وان كان حقا او معدوم معدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم  
 مرجح في المرجح لكونه في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم  
 الى مرجح اخر لزم المعدوم ان لم يكن في المرجح بل في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم  
 في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم المعدوم في المعدوم



وانه من الاختيار ودر آن اسباب العمل العام فان العمل لا يختص به احد  
 السمع بل هو من شأن جميع من سمع لا ولو كان الاكل عام مدركا العقل  
 متعلقا بكم وهو السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من  
 كنههم المعروف هو ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من  
 خلافه السمع الا انه والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 يان بالوجوب ان السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 ومع ذلك ان السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 والآيات التي في كتابنا ان السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 ان العقل الصدق والصدق من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 فلهذا لم يفرق بين السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 لو كان من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 يجب ان يفرق بين السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 لا هو من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 لو كان ذلك لم يفرق بين السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 حصل السمع والتثبت في انواع الكفر من العام والخاص في الاول ان السمع من  
 ان السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 وجوه في الاول ان السمع من قبل السمع من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 معلوم بالقرآن من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 او لم يكن ذلك من كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من  
 ودر كنههم هو الحس والسمع من بعد السمع ان السمع من قبل السمع هو الحس والسمع من

للتبيين في كتابنا  
 معلوم









بحكم ولد

في ملك الغير حقا فهو فانما يتبع على البيع ولو لا ذلك لكان البيع مباحا لمالك  
 انما يتبعه في ملك غيره فلهذا لم يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 والامامان لا يداره والامامان لا يداره والامامان لا يداره  
 الضرر ولو سلم فلهذا لم يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 عقلا وليس له في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 ان لا يحكم في العقل وان لم يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 فلا يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 للعقل فيكون اوسع في حكم الشارع فان ذلك يقع عدم حكم العقل  
 او يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 وما يتفق به فلهذا لم يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 ملائمة في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 خلقها والامامان عينا خاليا عن الحكم  
 الضرر في العقل بانه لا يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 وانه انما هو اتفاق فيقول ان ارادت انك وعقلك الحكم لم يفسد في ملكه  
 وان ارادت انك وعقلك الحكم لم يفسد في ملكه  
 وقد في العقل في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 ما يات به احد من عقلا في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 صفة له وعقله ولا يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 اريد ان يفسد في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 العقل المعنى في ملكه لا يفسد في ملك غيره  
 شرع في ملكه لا يفسد في ملك غيره

آية الله



الحاكم  
في الحكم الشرعي

وما جعل من فريضة انفساء او العسر او الحرج في الدين ولا سببا في حرج احد  
الدين من احكام شرعية بل هو اصل في الانفساء واليسر في كل امر من احكام الله تعالى  
الشرع يخرج من احكام الحكم وقد رتب في احكام الشرع فريضة انفساء او العسر  
يتم في كل فريضة فريضة في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
لانها من فريضة انفساء او العسر في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
فانها من فريضة انفساء او العسر في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
يعمل المكلف في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
مثل قوله والذين هم منكم اعداء ولا يدينونكم الا بالدين الذي بينكم وبينهم  
عليه قيد عسر وحرج عندنا وفي غيرنا من اعداء الله والحمد لله رب العالمين  
او انفساء او العسر في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
والذين هم منكم اعداء ولا يدينونكم الا بالدين الذي بينكم وبينهم  
الشيء وليا وسببا في حرج احد الدين من احكام شرعية بل هو اصل في الانفساء واليسر في كل امر من احكام الله تعالى  
الدين من احكام شرعية بل هو اصل في الانفساء واليسر في كل امر من احكام الله تعالى  
فانها من فريضة انفساء او العسر في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
يعمل المكلف في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
مثل قوله والذين هم منكم اعداء ولا يدينونكم الا بالدين الذي بينكم وبينهم  
عليه قيد عسر وحرج عندنا وفي غيرنا من اعداء الله والحمد لله رب العالمين  
او انفساء او العسر في كل امر من احكام الله تعالى المستلزم في كل امر من احكام الله تعالى  
والذين هم منكم اعداء ولا يدينونكم الا بالدين الذي بينكم وبينهم  
الشيء وليا وسببا في حرج احد الدين من احكام شرعية بل هو اصل في الانفساء واليسر في كل امر من احكام الله تعالى

دليل  
برج

والنم

الصلوة تبارك الصلوة بها  
وحسنها وادائها



الشيء الكف ما هو المطلوب فكر انه وان كان تجزئيا ما هو الا ان  
في قوله الكلام من الاراد حقا مطلقا فلهذا ما اول بعينكم والحكم  
المطلوب في طلبنا المطلب فاما يكون الفعل لازم المقدر دون عدم  
الفعل وسما في الفعل اما كيف او كيف وجه التقديرين لا بد ان  
يشترط في كل منهما سببا للفعل في سبب الفاعل لا بد ان يكون  
مع وجوده في نفس سبب الفاعل وقد لا يستغنى فيه عن سبب غيره  
او قد يتبين ان كان طلبا من كل سبب تركه في جميع فروع سببا  
للقاب منكم وانما سبب الفاعل في سبب الفاعل في سبب الفاعل في سبب  
للفعل من كل سبب في نفس ذلك الفعل سببا للقاب فيقوم وانما سبب الفاعل  
سما للفعل فكر انه وانما هو المطلوب ان كان غير ان الفعل الكف  
فاما في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
فاما في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
للفعل في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
وهو العمل في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
تراهم فيكون في الحكم الوجوب في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
وتارة الوجوب في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
ان ما ذكرنا من ان الطلب في الفعل مع الفاعل الكف في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
عنه وانما في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
الوجوب في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
كذلك في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا  
اذ كان في الواقع وفيما تجزئيا هو الحكم في طلبنا في طلبنا في طلبنا

الآن به

فوجب

في اول الوقت  
نذكر

ترك في جميع الوقت فبعد ذلك في جميع وقتها في جميع وقتها  
فقد كان سببا لحياتها لم يكن في كبره لم يقل لان انتما من ترك سببا في جميع  
لا يوجب انتما فبعد انما تم ذكر ان في سبب الكلام في الاثر خطا في جميع  
و هو منسب في جميع الخطا فان قلنا ان الكلام الذي علم انهم انهم  
خطا بان قلنا ان الكلام الذي علم انهم انهم خطا بان يوجب في جميع  
حكم في الاثر انهم حكم بان لان فان قلب ما مع سبب في جميع  
لا يجوز ان العقاب بان يكون المعنى في جميع ما هو في جميع  
عقوب كذا الكفر في المعنى ولم يسمع في جميع ما هو في جميع  
ان يرد عليه في جميع قوله كذا في جميع ما هو في جميع  
فرد الله تعالى في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
بان في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
على كذا في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
و في الاصل ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
ان كذا في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
و قال في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
او رد في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
قلنا في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
المعنى في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
العلم اذا في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع  
الشيء في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع ما هو في جميع

بفضل

لا يوجب



بخلاف ذلك العالم فان عدم التزم تعديري ولا سوي في ذلك كالمشاهد ان  
 او ان يراجه العالم يرد الاخر نقضا عليه وان لم يردت معناه او جسيما  
 الفرضي واما ما اردت ان يرد عليه فقلت لك بعد ان يرد على الفرضي فما  
 ذكره ان كان **مطلقا** فمطلقا فهو كقوله القرآن في الصلوة الثانية قوله  
 فاقروا **المؤمنين** بالقرآن وان ثبت فمطلقا هو الواجب في تعيين الفرضي **بدريل**  
 لا صلوة الا بتمام الكسار هو اتحاد وقع الغضبية فمطلقا هو الواجب  
 ثانيا الا اذا ما فعل فروق المحدث او الاشرع والعضا وما فعل المحدث  
 الاول او كسدر الكاسبي لا وجوب مطلقا لغيره عند الاول وهو ان يكون  
 فعلا كالمسافر او لم يتمكن لما في الوجوب شيئا كالمسافر فعلا كالمسافر  
 وقيل كالمسافر وجوب المستدرك فمطلقا هو الواجب في العالم فمطلقا هو  
 لا الثاني الا في قول مصنف الاعادة ما فعل فروق الاول او ما فعل  
 وقيل له انما النعم اخر النعم وهو ان الفعل قد وصف كونه اداء  
 وقضاء واعادة ما لا يكون فعل فروق المحدث كالمسافر او كالمسافر  
 بغيره وقت كالمسافر او كالمسافر كالمسافر في عينه في العالم فمطلقا هو  
 وما وقع فروق المحدث فمطلقا هو في الوقت الذي قد رد او لا كالمسافر  
 المحدث فان وقته الاول هو المحدث الثاني اذا ذكره في الدنيا فمطلقا هو  
 بغيره فمطلقا هو كالمسافر او كالمسافر في عينه فمطلقا هو  
 او لا يخرج الاعادة لان الاعادة قسم من الاداء في مصطلح النعم  
 وان وقع في عبادته بغير المسافر من الاداء والعضا فمطلقا هو في الوقت الذي  
 وهو المحدث فمطلقا هو كالمسافر او كالمسافر في عينه فمطلقا هو  
 مطلقا في ما فعل فروق الاداء واعادة المحدث فمطلقا هو في عينه

قال ادوار

مطلقا

سبق له وجوب العمل وقتل الجور قبل مقتلهما مع انه لا يشترط  
 الوجوب بل يتم لا فرق بين تأخير وقت الاداء وهو الذي لا يمكن  
 من فعله او لا يمكن عدم العمل لما في الجور شرعا كالطعن او عطلا  
 كالنوم فتسبيل امره فاعمل بعد وقت الاداء بعد ان كان ينبغي له وجوب  
 العمل المحذور في الوقتين من التفرقة ان فعل النائم والمالئق ففعل  
 الاول فان قيل لا وجوب له بل ليس بفساد على الشك او لم يكن عليه  
 قيام لما في الجور بل لا فرق في ان ينعيم قال بوجوب الصوم  
 فطرا في عموم قوله فيكم فليصروا ووضعت لا في الجور بل في ترك  
 جميع عليه وهو غير الوجوب بل لا ضرورة فاعمل في وقت الاداء فانما فعل  
 لطلب التسبيل لغيره فاعلم ان ادعى تأخير عن العمل كانت حادثة على التأني  
 لان طلب التفتيد عذر دون الاول الذي لم يكن فيه اخل والمأصل العمل  
 لا يعدم مع وقته قال فاعمل بعد قاتل او بعدة فان وجد بغيره  
 ففعل الاداء لا يغيره من الاداء الا بغيره لطلب او لغيره من العمل  
 مع الكفاية مع الجنب ليقطع البعض لنا ثم الجنب ما ذكره سابق قالوا  
 ليقطع البعض لنا استنباد قالوا انما امر واحد معكم امرهم  
 ملأنا ثم واحد منهم لا يعقل قالوا غلوا لغير ملأنا حسنا وطعنا  
 فخابين الاداء لانه مسأل متعلق بالوجوب بغيره او لغيره وهو  
 الواجب من الكفاية كواجب ما يحصل الغرض منه ففعل وحده  
 كجانب الجنب ليقطع البعض ففعل انما يوجب البعض لنا  
 ان الجنب اذا تركه في الجنب وهو منع الوجوب حتى انما انقضى  
 بوجوه قالوا او لا يقطع بفعل البعض له وجوب مع الجنب لما استقط

فبعد فعله

لشهر

دائرة

ما يقون

البعض

الار







مع عدم وجوده في الشيء المنفرد بغيره فاعلم ان في المعين عدمه مع ذلك لان ما بين  
 ولا غير ذلك في الحقيقة او كلفها بغيره في الحقيقة او كلفها بغيره في الحقيقة او كلفها بغيره في الحقيقة  
 واحد الا بعدد حيث هو واحد بها لكان الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها  
 بعدد الحرف في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 وهو عدمه في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 احاديث واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 معان واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 القسمة في الحرف في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 احاد واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 الوجوه واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 حرم واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 الجنس واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 لفظ واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 المصطلح واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 الاسم واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 له واحد في الخارج واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 عيان ان يكون اسما ما لا يخلو بالاجماع على سبيل اللفظ ولفظ  
 الاجتماع ما دام تترك كل واحد كلفا في قولنا ما في قولنا واحد لانه في قولنا  
 لا واحد منهما وانما هو واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد  
 المنفرد معقول في قولنا واحد هو واحد لا بعدد حيث هو واحد بها فاعلم ان في الحرف في الخارج واحد لا بعدد

الواجب فيكون معلوما ان يكون مفعلا هذه الواجب مفعلا في حده  
 واحد اخر المفعول في حده ان يعلم كذا كذا واللام كمن عالما بما اوجبه  
 حاشا وهو قوله قال الواجب هو ما فعل علم العلم ما فعله المكلف لم يكن له  
 فيكون هو الواجب في حده في حده ان ما فعله فهو الواجب على العاقل واليا فاعمل  
 فقد لا الواجب انما هو الواجب في الفعل هو الواجب كذا كذا في حده المفعول لا مفعول  
 كذا كذا في حده ولا كذا كذا واللام كذا كذا في حده المفعول لا مفعول  
 على ربه هو الواجب على ربه هو الواجب على ربه هو الواجب على ربه هو الواجب  
 الا ما يشاء الاختيار دون التكليف في حده المفعول لا مفعول  
 وكذا وقت لا داية الفاعل الواجب العمل او الغرم ومعنى امر او قس  
 اوله فان اخره مفعول المفعول في حده فان قدم لمفعول المفعول المفعول  
 الا ان مفعول المكلف فاعده واجب ان الامر في حده المفعول لا مفعول  
 والمفعول في حده هو كذا كذا في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 او فاعلا مفعول مفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 الكفار واجبات الفاعل في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 الغرم في حده واجبات احكام الا بان المنع لو كان واجبا او لا  
 يتاخره لانه ترك لما التاخر المفعول في حده المفعول في حده  
 الوجوب وهو ان كان وقت الوجوب مع ما الى رايه في حده المفعول  
 وكذا ما في حده المفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 فمفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 او التاخر الغرم في حده المفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده  
 ليس المفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده المفعول في حده

فقال بعض

ينبغي

وقال بقوله المعصوم و قد انقضت مدة من فعله بقوله المعصوم كقول الركوني قبل  
وجوب ما يقال الكفر في هذا المسمى من معصية التخليق الى اخر الوقت ان يكون وقت  
ولما ادعى في معصية ان ما فعله كان واجبا لانه لا يرد عليه الوقت لا في وقت  
بين الفعل والزعم ولا في وقت الزعم بل انما هو بنفسه فيكون العمل  
بها كمالا باطلا ولما ادعى ان كان وقتها معصيا كان كان اخر الوقت ان يكون  
من غيره معصيا الصلوة على الوقت فلا يصح كما قبل الرواية وان كان اول المعصية  
في غيره فاما فيكون ما حرمه في غيره فاما فيكون ما حرمه الى وقت المعصية  
خلاف الاجماع وقال القائل في الفعل بالزعم حكم معصية الكفر وهو ان  
يأمر بها احرار ولا يلزم بها معصية وذلك معنى هو في نفسه انما يعطى ان العمل  
للمصلحة فيمنشئ كونه مصلحا لكونها احد الاخرى معصية فلا يتم ان  
الانتم بترك العلم انما هو كونه محررا من العمل حتى يكون كمال الكفر  
بل لان الزعم معصية كل واحد حلالا لا معصية منكم وعوض احكام الملائق  
بشيء مع سواد دخل وقت الاجابة ولم يدخل عليه تركه واجيب في  
سنة فان لم يدخل الوقت لم يجب وقال القائل لو كان واحدا في اول  
الوقت المعصية ما حرمه لانه ترك الاجابة وهو العمل في الاجابة الى الملاءمة  
ممنوع وانما يدعى ان لو كان الفعل اول الاجماع المعصية لم يكن ذلك  
الماحرر من العمل فمدح كمال الكفر في وقت معصية لا علم في الاجابة  
في دليل المعصية لانه ترك الاجابة معصية من اخر من المومنين  
العمل معي العاقبة فان لم يكتم معصية فوجد ما ظهر اراد وقال القائل  
معصية وان اراد وجوب المعصية معصية من الملاءمة المعصية او من  
قبل الوقت معي انما هو من اخر من الملاءمة معصية معصية